

الفصل الثاني

تعدد الأسماء والراوي واحد

تقدم في الفصل الماضي الكلام على التشابه في أسماء الرواة ، وكيف كان ذلك سبباً لتعارض أحكام العلماء على بعض الرواة ، منهم ابن حبان ، وقد ذكر فيه نماذج من أولئك الرواة يتبين بها أسباب التشابه ومظاهره ، وكيف يمكن علاجه .

وإذا كانت أسباب الاشتباه في الفصل السابق عامة ، فإن هناك سبباً يستحق أن يفرد بالبحث ، وهو المتمثل في تعدد أسماء الراوي الواحد ، وقد جعله بعضهم نوعاً من أنواع علوم الحديث .

قال ابن الصلاح : « النوع الثامن والأربعون : معرفة من ذكر بأسماء مختلفة أو نعوت متعددة ، فظن من لا خبرة له بها أن تلك الأسماء أو النعوت للجماعة متفرقين ، وهو فن عويص ، والحاجة إليه حاقة ، وفيه إظهار تدليس المدلسين ، فإن أكثر ذلك إنما نشأ من تدليسهم ، وقد صنف عبد الغني ابن سعيد الحافظ المصري وغيره في ذلك ^(١) .أ.هـ.

وقد ألف في ذلك الخطيب البغدادي كتاباً حافلاً ، جمع فيه كثيراً من الرواة الذين ذكروا بأسماء أو نعوت متفرقة ، مبيناً ما وقع فيه بعض من سبقه من العلماء من الوهم والغلط بسبب ذلك ، وهذا الكتاب بحق يشهد على غزارة علمه وسعة حفظه ، ومعرفته بأحوال الرجال ، والمتتبع لكتابي « الثقات » و « المجروحين » لابن حبان يجد فيهما بعض التراجم المشعرة بأن صاحبها قد وقع في مثل هذا الاشتباه .

ومن الرواة الذين تعددت أسماؤهم فاشتبه الأمر على ابن حبان فذكرهم على أنهم أكثر من راو :

(١) مقدمة علوم الحديث ص ١٦١ .

١- عمران بن ظبيان الكوفي من الطبقة السابعة* :

قال في « الثقات » : عمران بن ظبيان كنيته أبو حفص ، مولى أسلم من أهل المدينة ، يروى عن جماعة من التابعين ، روى عنه أهل المدينة ، وهو خال إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى ، مات سنة سبع وخمسين ومائة^(١).

وقال في « المجروحين » : عمران بن ظبيان من أهل الكوفة ، يروي عن حكيم بن سعد ، روى عنه الثوري وابن عيينة ، كان ممن يخطئ ، لم يفحش خطؤه حتى يبطل الاحتجاج به ، ولكن لا يحتج بما انفرد به من الأخبار^(٢). أ.هـ.

فالترجمة لهذا الراوي في الكتابين تشعر أن ابن حبان كان يرى أنها اثنان ، فقد كنى عمران بن ظبيان الموثق بأبي حفص ، ولم يفعل ذلك بالنسبة إلى المجرح .

* مصادر ترجمته :

- ١- التاريخ الكبير (٤٢٤/٦) .
- ٢- تقريب التهذيب ص ٤٢٩ .
- ٣- تهذيب التهذيب (١٣٣/٨) .
- ٤- تهذيب الكمال (٣٣٤/٢٢) .
- ٥- الجرح والتعديل (٦/ترجمة رقم ١٦٦٣) .
- ٦- ديوان الضعفاء (١٩٩/٢) .
- ٧- الضعفاء الكبير (٢٩٨/٣) .
- ٨- الكاشف (٩٣/٢) .
- ٩- الكامل (٩٤/٥) .
- ١٠- لسان الميزان (٣٢٢/٧) .
- ١١- المعرفة والتاريخ (١٩٠/٣) .
- ١٢- المغني (٤٧٨/١) .
- ١١- الميزان (٢٣٨/٣) .
- (١) الثقات (٢٣٩/٧) .
- (٢) كتاب المجروحين (١٢٣/٢) .

وبين أن الموثق مولى لأسلم ، وهو من المدينة ، وأهلها يروون عنه ، وذكر أنه خال إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى ، في حين ذكر أن المجرح من أهل الكوفة .

وبين أن الموثق يروي عن جماعة من التابعين ، ولم يذكر واحداً منهم ، في حين أن المجرح يروي عن حكيم بن سعد ، وروى عنه الثوري وابن عيينة . وذكر الأول في « الثقات » وسكت عنه ، وهو لا يذكر في « الثقات » إلا من كان ثقة محتجاً به ، ثم حكم على الآخر بأنه كان يخطئ ، وأنه لا يحتج بما انفرد به من الأخبار .

ومن خلال ما تقدم يمكن الجزم بأنه اعتبرهما راويين اثنين ، وإن كان الاسم واحداً .

فهل أوقعه تعدد الأسماء في الاشتباه ؟ وهل كانت مصادره التي اعتمد عليها مسمية الراوي تارة بالاسم الأول ، وتارة بالاسم الثاني ، وموثقة هذا ومجرحة ذاك ؟

هل وقف ابن حبان على سلاسل إسناد مقبولة كان الراوي فيها بالاسم الأول ؟ وعلى سلاسل إسناد مردودة بالاسم الثاني ؟

وما أقوال علماء الجرح والتعديل ؟ وهل يفرقون بين الراويين ؟

قال البخاري : عمران بن زبيان عن حكيم بن سعد ، روى عنه الثوري وابن عيينة في الكوفيين ، فيه نظر^(١) ، وقال يعقوب بن سفيان : عمران ابن زبيان ثقة من كبراء أهل الكوفة ، وقال في موضع آخر : عمران ، وهو كوفي

(١) التاريخ الكبير (٦/ترجمة ٢٨٦٢) .

ابن ظبيان لا بأس به ^(١)، وقال العقيلي : عمران بن ظبيان عن حكيم بن سعد ، وذكر له حديث : « اللهم بك أصول وبك أحول » ^(٢)، وقال ابن أبي حاتم : عمران بن ظبيان روى عن أبي تحيا حكيم بن سعد عن أبي عطية الوادعي ، روى عنه الثوري وشريك وابن عيينة ، وعبد الملك بن مسلم سمعت أبي يقول ذلك ، وسألته عنه فقال : يكتب حديثه ^(٣)، وقال ابن عدي : عمران بن ظبيان عن حكيم بن سعد ، روى عنه ابن عيينة ، فيه نظر ، سمعت ابن حماد يذكره عن البخاري ^(٤).

هذه أقوال العلماء المتقدمين على ابن حبان ، أما المتأخرون عنه فقال المزي : عمران بن ظبيان الحنفي الكوفي ^(٥)، وقال الذهبي : عمران بن ظبيان شيخ للثوري مجهول جرحه ابن حبان ^(٦)، وقال ابن حجر : عمران بن ظبيان الكوفي ضعيف ، ورُمي بالتشيع ، تناقض فيه ابن حبان ، وأرخه سنة سبع وخمسين ، من السابعة ^(٧).

وقال في التهذيب : ذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال : مات سنة سبع وخمسين ومائة ، وقال في الضعفاء أيضاً ، فحش غلطه حتى بطل الاحتجاج به ^(٨).

(١) المعرفة والتاريخ (٣/١٩٠) .

(٢) الضعفاء الكبير (٣/٢٩٨-٢٩٩) .

(٣) الجرح والتعديل (٦/ترجمة ١٦٦٣) .

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال (٥/٩٤) .

(٥) تهذيب الكمال (٢٢/٣٣٤) .

(٦) ديوان الضعفاء (٢/١٩٩) .

(٧) التقريب ص ٤٢٩ ترجمة (٥١٥٨) .

(٨) تهذيب التهذيب (٨/١٣٣) .

فظهر من أقوال العلماء المتقدمة اتفاق جميعهم على أنه راو واحد ، وأن ابن حبان قد تفرد في جعل هذا الراوي اثنين .

* نماذج من أحاديثه :

الحديث الأول :

أخرجه الإمام أحمد في مسنده ، من طريق عبد الله حدثني نصر بن علي الأزدي أخبرني أبي ، عن أبي سلام عبد الملك بن مسلم بن سلام ، عن عمران ابن ظبيان ، عن حكيم بن سعد ، عن علي رضي الله عنه قال : « كان رسول الله ﷺ إذا أراد سفراً قال : « اللهم بك أصول وبك أحول ^(١) وبك أسير ^(٢) » .

وأخرجه البزار في مسنده ^(٣) ، والعقيلي في الضعفاء ^(٤) ، كلاهما عن نصر بن علي بن علي بهذا الإسناد ، وقال البزار عقبه لا نعلمه يروى عن علي إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد ، ولا نعلم أسند حكيم بن سعد عن علي غير هذا الحديث ، ورجاله ثقات سوى عمران بن ظبيان ، أما حكيم بن سعد فقد ترجم له الحافظ في التقریب بقوله : كوفي صدوق ، وضعف الحديث الشيخ شعيب الأرنؤوط بعمران بن ظبيان في تعليقه على مسند الإمام أحمد ^(٥) .

إلا أن بعض ألفاظ هذا الحديث قد وردت من حديث أنس أن النبي ﷺ كان يقول عند لقاء العدو : « اللهم أنت عضدي ونصيري ، بك أحول ، وبك أصول ، وبك أقاتل » .

(١) أحول : أي أتحرى وأدفع وأمنع .

(٢) مسند الإمام أحمد (٩٠/١) .

(٣) مسند البزار (٤/رقم ٣١٢٦) .

(٤) الضعفاء الكبير (٢٩٩/٣) .

(٥) مسند الإمام أحمد (١٢٩٦/٢) ، طبعة مؤسسة الرسالة .

أخرجه أبو داود ^(١)، والترمذي ^(٢)، كلاهما من طريق نصر بن علي الجهضمي، أخبرنا أبي عن المثني بن سعيد، عن قتادة، عن أنس به، وقال الترمذي عقبه، هذا حديث حسن غريب، ومعنى قوله: عضدي يعني: عوني. أ.هـ.

وهذا إسناد رجاله ثقات، وصححه الشيخ محمد ناصر الدين الألباني في تعليقه على الكلم الطيب ^(٣).

الحديث الثاني:

أخرجه الإمام أحمد في مسنده، من طريق أبي أحمد، حدثنا شريك عن عمران بن ظبيان عن أبي يحيى قال: لما ضُرب ابن ملجم علياً ﷺ الضربة، قال علي: افعلوا به كما أراد رسول الله ﷺ أن يفعل برجل أراد قتله، فقال: «اقتلوه ثم حرقوه» ^(٤).

هذا الحديث من رواية عمران بن ظبيان عن أبي يحيى، وهو حكيم ابن سعد، وقد أخرج الحديث الطبري في تهذيب الآثار، من طريق يحيى ابن إسحاق البجلي عن شريك بهذا الإسناد ^(٥)، وفي سننه شريك بن عبد الله قال عنه الحافظ في التقریب: صدوق يخطئ كثيراً، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة، وكان عادلاً فاضلاً عابداً ^(٦).

(١) سنن أبي داود (٤٢/٣) كتاب الجهاد، باب ما يدعى عند اللقاء (٩٩:٩).

(٢) سنن الترمذي (٥٧٢/٥) كتاب الدعوات، باب الدعاء إذا غزا (١٢٢:٤٩).

(٣) الكلم الطيب (ص ٤٦).

(٤) مسند الإمام أحمد (٩٣/١).

(٥) تهذيب الآثار ص ٧٠.

(٦) التقریب (ص ٢٦٦).

وفيه أيضاً عمران بن ظبيان ، قال الطبري : القول في علل هذا الخبر ، وهذا خبر عندنا صحيح سنده ، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً غير صحيح لعل :

١ - إحداها : أنه خبر لا يعرف له مخرج عن علي من النبي ﷺ يصح إلا من هذا الوجه ، والخبر إذا انفرد به عندهم متفرد وجب التثبت فيه .

٢ - أن عمران بن ظبيان عندهم ليس ممن يثبت بمثله في الدين حجة .

٣ - أن شريكا عندهم كان كثير الغلط ، ومن كان كذلك من أهل النقل وجب التوقف في نقله .

٤ - أن الصحيح عندهم في أمر الذي كان جعل له جعلاً لقتل رسول الله ﷺ أنه أسلم وحسن إسلامه ، وكان له بلاء في ذات الله ، وقال بعضهم : إن النبي ﷺ أمر بقتله ولم يأمر بإطلاقه .

٥ - أن أهل السير لا تدافع بينهم أن علياً رضوان الله عليه إنما أمر بقتل قاتله قصاصاً ، ونهى أن يمثل به ^(١) . أ.هـ .

وبعض ما ذكره الإمام الطبري في هذا الحديث يكفي لتضعيفه ، فكيف إذا اجتمعت .

الحديث الثالث :

أخرجه النسائي في سننه من طريق محمد بن منصور ، قال : حدثنا سفيان عن عمران بن ظبيان ، عن حكيم بن سعد ، عن أبي هريرة قال : « جاء رجل

(١) تهذيب الآثار للطبري ص ٧٠ .

إلى النبي ﷺ به ردع من خلوق ، فقال له النبي ﷺ : « اذهب فأنهكه » ، ثم أتاه ، فقال : « اذهب فأنهكه » ، ثم أتاه ، فقال : « اذهب فأنهكه ثم لا تعد » ^(١).

هذا الحديث من رواية عمران بن ظبيان عن حكيم بن سعد ، وإسناده جيد سوى عمران بن ظبيان ، وأخرجه أحمد ^(٢) ، والنسائي ^(٣) من طريق عطاء ابن السائب عن حفص بن عبد الله عن يعلى بن مرة ، فذكر الحديث ، وأبو جعفر بن عمرو اسمه عبد الله بن حفص ، وقيل : ابن عبد الله ، مجهول لم يرو عنه غير عطاء بن السائب ، كما قال ذلك الحافظ في التقریب ^(٤) ، ويعلى ابن مرة قال الحافظ عنه : مقبول ^(٥) ، وقد ضعف الحديث الشيخ محمد ناصر الدين الألباني في ضعيف سنن النسائي ^(٦).

لكن الحديث له شواهد من حديث أنس بن مالك عند البخاري ^(٧) ومسلم ، وعمار بن ياسر عند أبي داود ^(٨) ، وأبي موسى الأشعري عند أبي داود ^(٩).

(١) سنن النسائي (١٥٢/٨) في كتاب الزينة باب الزعفر والخلوق (٣٤:٤٨) .

(٢) مسند الإمام أحمد (١٧١/٤) .

(٣) سنن النسائي (١٥٢/٨) في كتاب الزينة باب الزعفر والخلوق (٣٤:٤٨) .

(٤) التقریب ص ٣٠٠ .

(٥) التقریب ص ٦٠٩ .

(٦) ضعيف سنن النسائي رقم (٥١٢٠) .

(٧) صحيح البخاري (٦٥/٤) في كتاب اللباس ، باب النهي عن التزعفر للرجال (٣٣:٧٧) ، وصحيح مسلم (١٦٦٢/٣) رقم (٢١٠١) في كتاب اللباس ، باب في نهي الرجل عن التزعفر (٢٣:٣٧) .

(٨) سنن أبي داود (٧٩/٤) ، رقم (٤١٧٦) كتاب الترجل ، باب في الخلوق للرجال (٨:٢٧) .

(٩) سنن أبي داود (٨٠/٤) ، رقم (٤١٧٨) كتاب الترجل ، باب في الخلوق للرجال (٨:٢٧) .

ويلاحظ أن سلاسل الإسناد في الأحاديث السابقة قد جاء فيها اسم هذا الراوي عمران بن ظبيان فقط ، ولم يذكر اسمه الكامل أو كنيته ، وهي من رواية عمران بن ظبيان عن شيخه حكيم بن سعد ، ويرويه عنه عبد الملك ابن سلام ، وشريك بن عبد الله ، وسفيان الثوري .

ولم يظهر لي سبب الالتباس الذي جعل ابن حبان يجعلهما راويين ، أحدهما مدني والآخر كوفي ، سوى ما ذكره في « الثقات » من أن عمران خال إبراهيم بن محمد ، وإبراهيم مدني كما ذكر ذلك المزي في تهذيب الكمال ، وكلاهما من موالي أسلم ، ولكن هذا لا يلزم منه أن يكونا اثنين ، فقد يكون عمران بن ظبيان انتقل إلى الكوفة ، واشتهر بنسبته إليها .

*الراجع في حال الراوي :

ومما تقدم يتضح أنه راو واحد باتفاق العلماء ، وأن ابن حبان تفرد بجعلهما راويين أحدهما مدني ثقة ، والآخر كوفي ضعيف ، أما ما يتعلق بدرجة هذا الراوي فقد وثقه يعقوب بن سفيان ، وضعفه جماعة ، والذي يظهر من أقوالهم ، ومن مرويات هذا الراوي أنه يصلح للاستشهاد به .

٢- عبد الله بن المؤمل المخزومي العائذي المكي* من الطبقة السابعة :

قال في « الثقات » : عبد الله بن المؤمل المخزومي يروى عن عطاء ابن أبي رباح ، روى عنه منصور بن سفيان ، وليس هذا بصاحب أبي الزبير الذي روى عنه ابن المبارك ^(١).

وقال في « المجروحين » : عبد الله بن المؤمل المخزومي ، شيخ من أهل مكة ، يروي عن أبي الزبير ، روى عنه ابن المبارك ، كان قليل الحديث منكر الرواية ، لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد ، لأنه لم يتبين عندنا عدالته فيقبل ما انفرد به ، وذاك أنه قليل الحديث لم يتهياً اعتبار حديثه بحديث غيره لقلته ، فيحكم له بالعدالة أو الجرح ، ولا يتهياً إطلاق العدالة على من ليس نعرفه بها

* مصادر ترجمته :

- ١- تاريخ البخاري الكبير (٢٠٩/٥) .
- ٢- تاريخ الدارمي ، الترجمة (٤٧٦) .
- ٣- تاريخ الدوري (٣٣٣/٢) .
- ٤- تقريب التهذيب ص ٣٢٥ .
- ٥- تهذيب التهذيب (٤٦/٦) .
- ٦- تهذيب الكمال (١٩٠/١٦) .
- ٧- الثقات لابن شاهين (ص ٦٧٢) .
- ٨- الجرح والتعديل (٨٢١/٥) .
- ٩- ضعفاء ابن الجوزي (١٣٧/٢) ترجمة (٢٠٩٧) .
- ١٠- ضعفاء العقيلي (٣٠٣/٢) .
- ١١- كتاب الضعفاء والمتروكين للنسائي (ترجمة ٣٤٧) ص ١٤٨ .
- ١٢- طبقات ابن سعد (٤٩٤/٥) .
- ١٣- علل الترمذي الكبير (٩٧٣/٢) .
- ١٤- العلل ومعرفة الرجال (٥٦٧/١) .
- ١٥- الكامل (١٣٥/٤) .
- ١٦- لسان الميزان (٢٧١/٧) .
- ١٧- المغني في الضعفاء (٣٥٩/١) .
- ١٨- ميزان الاعتدال (٥١٠/٢) .
- (١) الثقات (٢٨/٧) .

يقيناً فيقبل ما انفرد به فعسى نحل الحرام أو نحرم الحلال برواية من ليس بعدل ، أو نقول على رسول الله ﷺ ما لم يقل ، اعتماداً منا على رواية من ليس بعدل عندنا ، كما لا يتهماً إطلاق الجرح على من ليس يستحقه بإحدى الأسباب التي ذكرتها من أنواع الجرح في أول الكتاب ، وعائد بالله من هاتين الخصلتين أن نجرح العدل من غير علم أو نعدل المجروح من غير يقين ونسأل الله الستر ^(١) .أ.هـ.

ترجم ابن حبان لهذا الراوي في الكتابين على أنهما راويان اتفقا في الاسم واسم الأب والنسب ، ونص على ذلك صراحة فقال في ترجمة الأول في « الثقات » : وليس هذا بصاحب أبي الزبير ، ويعني بصاحب أبي الزبير : المترجم عنده في « المجروحين » .

وقد فرق ابن حبان بين شيوخ الراويين وتلاميذهما ، فالموثق شيخه عطاء ، وتلميذه منصور بن سفيان ، والمجرح شيخه أبو الزبير ، وتلميذه ابن المبارك ، ونص على أن المجرح من أهل مكة ، ولم يذكر بلد الموثق .

ونصوص العلماء المتقدمين والمتأخرين على أنه راو واحد ، بل صرح بعضهم بوهم ابن حبان في اعتبارهما اثنين ، وهو الحافظ ابن حجر ، حيث قال : عبد الله بن المؤمل شيخ لمنصور بن سقير ^(٢) ، ذكره ابن حبان في « الثقات » وقال : هو غير الذي قبله فوهم هو هو ^(٢) ^(٣) .

(١) كتاب المجروحين (٢/٢٧) .

(٢) هكذا في الأصل ، والصحيح منصور بن سقير قال ابن حجر في تقريب التهذيب (ص ٥٤٧) منصور بن سقير ويقال : سقير .

(٣) تقريب التهذيب ص ٣٢٥ .

وهذه أقوال العلماء في كتبهم الدالة على تفرد ابن حبان فيما ذهب إليه :

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل : سمعت أبي يقول : أحاديث عبد الله ابن المؤمل مناكير^(١) ، وقال ابن سعد : عبد الله بن المؤمل ثقة قليل الحديث ، مات سنة قتل الحسين ، أو بعدها بسنة^(٢) ، قلت : سنة : ١٦٩ هـ^(٣) ، وقال عباس الدوري : سمعت يحيى بن معين يقول : عبد الله بن المؤمل صالح الحديث^(٤) ، وقال معاوية بن صالح : سمعت يحيى بن معين يقول : عبد الله بن المؤمل ضعيف^(٥) ، وقال البخاري : عبد الله بن المؤمل مقارب الحديث^(٦) ، وقال في التاريخ الكبير : عبد الله بن المؤمل المخزومي مكي سمع من عطاء وعمرو ابن شعيب ، سمع منه معن بن عيسى ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً^(٧) ، وقال ابن أبي حاتم : عبد الله بن المؤمل المخزومي المكي ، روى عن عطاء وعكرمة ابن خالد وعمرو بن شعيب ، روى عنه سفیان الثوري والشافعي وسعيد ابن سليمان الواسطي ، سمعت أبي يقول ذلك : ثنا عبد الرحمن نا صالح بن أحمد ابن حنبل قال : قال أبي : عبد الله بن المؤمل كان قاضي مكة مخزومي ، وليس هو بذلك ، ثنا عبد الرحمن قال : سألت أبي وأبا زرعة عن عبد الله بن المؤمل فقالا : ليس بقوي^(٨) .

(١) العلل ومعرفة الرجال (١/٥٦٧) .

(٢) طبقاته (٥/٤٩٤) .

(٣) تاريخ خليفة ٤٤٥ .

(٤) تاريخ الدوري (٢/٣٣٣) .

(٥) الكامل في ضعفاء الرجال (٤/١٣٥) .

(٦) علل الترمذي الكبير (٢/٩٧٣) .

(٧) التاريخ الكبير (٥/ترجمة ٨٢١) .

(٨) الجرح والتعديل (٥/ترجمة ٨٢١) .

وقال النسائي : عبد الله بن المؤمل المكي ضعيف ^(١) ، وقال العقيلي في ترجمته :

عبد الله بن المؤمل المخزومي المكي لا يتابع على كثير من حديثه ، وذكر له نماذج من أحاديثه ، وقال : لا يتابع عليها ^(٢) .

وقال ابن عدي : عبد الله بن المؤمل مكي مخزومي ، وذكر له أحاديث عن أبي الزبير ، وقال : غير محفوظة ، وقال أيضاً : ولا بن المؤمل هذا غير ما ذكرت من الحديث ، وعامة ما يرويه الضعف عليه بين ^(٣) .

وقال الدارقطني : عبد الله بن المؤمل ضعيف ، ولم يروه عن ابن أبي مليكة غيره ^(٤) ، وقال ابن نمير : عبد الله بن المؤمل ثقة ^(٥) ، وقال المزني : عبد الله بن المؤمل بن وهب الله القرشي المخزومي العائذي المدني ، ويقال : المكي ^(٦) .

وقال الذهبي في الكاشف : عبد الله بن المؤمل المخزومي المكي ، عن ابن أبي مليكة وعطاء ، وعنه الشافعي وسعدويه ، ولي قضاء مكة ، قال أبو داود : منكر الحديث ، وقال أبو حاتم : ليس بقوي ، توفي سنة ١٨٠ هـ ، روى له أبو داود وابن ماجه ^(٧) .أ.هـ.

(١) كتاب الضعفاء والمتروكين (ترجمة ٣٤٧) ص ١٤٨ .

(٢) الضعفاء الكبير (٣٠٣/٢) .

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال (١٣٥/٤) .

(٤) سنن الدارقطني (٥٧/٤) .

(٥) تهذيب التهذيب (٤٧/٦) .

(٦) تهذيب الكمال (١٩٠/١٦) .

(٧) الكاشف (٦٠١/١) .

وقال ابن حجر في التقريب : عبد الله بن المؤمل بن وهب الله المخزومي المكي ، ضعيف الحديث ، من السابعة ^(١) .

أما ما يتعلق بدرجة هذا الراوي فإن أقوال العلماء المتقدمة يظهر منها الاختلاف في توثيق الراوي وتضعيفه ، وذكر ابن حبان له في « الثقات » لا يعفيه مما ذكره عنه في « المجروحين » بعد ثبوت أنه واحد .
ولعل الراجح في أمره يتضح بعد ذكر نماذج من أحاديثه .

* نماذج من أحاديثه :

الحديث الأول :

أخرجه ابن عدي في الكامل من طريق إسحاق بن إبراهيم بن يونس ، حدثنا عثمان بن أبي شيبة ، حدثنا زيد بن الحباب ، حدثنا عبد الله بن المؤمل عن ابن أبي مليكة عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ : « نعم الإدام الخل » ^(٢) .

هذا الحديث من رواية عبد الله بن المؤمل عن عبد الله بن أبي مليكة ، وإسناده جيد سوى عبد الله بن المؤمل ، لكن الحديث أصله في صحيح مسلم ، فقد أخرجه من طريق عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي ، أخبرنا يحيى بن حسان ، أخبرنا سليمان بن بلال عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة أن النبي ﷺ قال : « نعم الأدم أو الإدام الخل » ^(٣) .

(١) التقريب ص ٣٢٥ .

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال (١٣٧/٤) .

(٣) صحيح مسلم (١٦٢/٣) في كتاب الأشربة ، باب فضيلة الخل والتأدم به (٣٠:٣٦) .

الحديث الثاني :

أخرجه الإمام أحمد في مسنده من طريق موسى بن داود ، حدثنا عبد الله ابن المؤمل عن ابن أبي مليكة قال : « كان ربما سقط الخطام من يد أبي بكر الصديق رضي الله عنه ، قال : فيضرب بذراع ناقته فينيخها فيأخذه ، قال : فقالوا له : أفلا أمرتنا نناولكه ، فقال : إن حبيبي رسول الله ﷺ أمرني أن لا أسأل الناس شيئاً » .

هذا الحديث من رواية عبد الله بن المؤمل عن ابن أبي مليكة ، وإسناده جيد سوى عبد الله بن المؤمل ، والذي يظهر أن ابن أبي مليكة لم يدرك أبا بكر ، فقد نص أبو زرعة أن حديثه عن عمر وعثمان رضي الله عنهما مرسل ، وقال الترمذي : لم يدرك طلحة بن عبيد الله ^(١) .

لكن الحديث له شاهد في صحيح مسلم ، من حديث عوف بن مالك الأشجعي رضي الله عنه قال : كنا عند رسول الله ﷺ فذكر الحديث بطوله ، وفي آخره : وأسر كلمة خفية : « ولا تسألوا الناس شيئاً » فلقد رأيت بعض أولئك يسقط سوط أحدهم فما يسأل أحداً يناوله إياه ^(٢) .

الحديث الثالث :

أخرجه ابن عدي في الكامل من طريق ابن أبي داود ، حدثنا أحمد ابن رشد حدثني عمي سعيد بن خيثم أبو معمر الهلالي ، حدثنا عبد الله بن المؤمل

(١) جامع التحصيل في أحكام المراسيل للعلائي ص ٢١٤ .

(٢) صحيح مسلم (٢/٧٢٠) في كتاب الزكاة ، باب كراهة المسألة للناس (٣٥:١٢) .

عن عكرمة عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا اختلف الناس فالحق في مضر »^(١).

هذا الحديث من رواية عبد الله بن المؤمل عن عكرمة ، وفي سنده أحمد ابن رشد ، وقد ترجم له الذهبي في الميزان ، وذكر أنه يروي عن سعيد ابن خيثم خبراً باطلاً في ذكر بني العباس ، وقال في نهايته : وأحمد بن رشد هو الذي اختلقه بجهل^(٢).

وسعيد بن خيثم قال عنه الحافظ في التقریب : صدوق رمي بالتشيع ، له أغاليط^(٣).

ورواه ابن أبي شيبة^(٤) ، وأبو يعلى في مسنده^(٥) ، حدثنا حميد ابن عبد الرحمن عن عبد الله بن المؤمل عن عطاء عن ابن عباس رفعه .

وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير من طريق ابن الأصبهاني ، وهو ثقة ثبت عن حميد به ، إلا أنه قال : عن عبد الله بن المؤمل عن المثني بن الصباح عن عطاء به ، فزاد في الإسناد « المثني »^(٦).

قال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني : ورواه ابن عدي في الكامل من طريق أحمد بن رشد بسنده عن عبد الله بن المؤمل عن عكرمة عن ابن عباس

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (١٣٦/٤) .

(٢) ميزان الاعتدال (٩٧/١) .

(٣) التقریب ص ٢٣٥ .

(٤) مصنف ابن أبي شيبة (١٩٨/١٢) .

(٥) مسند أبي يعلى (٣٩٧/٤) .

(٦) المعجم الكبير للطبراني (١٤٣/١١) .

به ، فجعل عكرمة مكان عطاء ، وهذا الاختلاف مما يدل على ضعف عبد الله ابن المؤمل ، وأحمد بن رشد ساق له الذهبي خبراً في ذكر بني العباس ، وقال : باطل اختلقه أحمد بن رشد ^(١) .أ.هـ.

الحديث الرابع :

أخرجه الإمام أحمد في مسنده من طريق زيد بن الحباب ، أخبرني عبد الله بن المؤمل ، حدثنا عبد الله بن أبي مليكة عن ابن عباس : « أن رسول الله ﷺ خطب وظهره إلى الملتزم » ^(٢) .

هذا الحديث إسناده جيد سوى عبد الله بن المؤمل ، وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير ^(٣) من طريق زيد بن الحباب بهذا الإسناد .

الحديث الخامس :

أخرجه البيهقي في سننه من طريق سعيد بن سليمان ، ثنا عبد الله ابن المؤمل ، عن عبد الرحمن بن محيصن ، عن عطاء ، عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : « من دخل البيت دخل في حسنة ، وخرج من سيئة مغفوراً له » . قال البيهقي : تفرد به عبد الله بن المؤمل ، وليس بالقوي ^(٤) .

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة (٢٢٨/٥) .

(٢) مسند الإمام أحمد (٣٢٨٠/٥) طبعة مؤسسة الرسالة .

(٣) معجم الطبراني الكبير (١١٢٣٧/١١) .

(٤) السنن الكبرى (١٨٥/٥) .

ورواه ابن خزيمة في صحيحه ^(١) والبخاري ^(٢) ، كلاهما عن سعيد ابن سليمان ، عن عبد الله بن المؤمل به ، وقال : لا نعلمه عن ابن عباس إلا من هذا الوجه .

ورواه ابن عدي من طريق عبد الله بن المؤمل ، عن محمد بن عبد الرحمن ابن محيصن به ، إلا أنه قال : دخول البيت دخول في حسنة وخروج من سيئة .أ.هـ. وقال عقبه : أحاديث ابن المؤمل غير محفوظة ، وعامة ما يرويه الضعف عليه بين ^(٣) .

الراجع في حال الراوي :

مما تقدم يتضح أنه راو واحد باتفاق العلماء ، وأن اعتبارهما راويين اتفقا في الاسم أحدهما ثقة ، والآخر ضعيف مما تفرد به ابن حبان ، ويلاحظ أن سلاسل أسانيد الأحاديث السابقة قد سمي فيها هذا الراوي عبد الله ابن المؤمل فقط ، ولم يظهر لي سبب الالتباس الذي جعل ابن حبان يعدهما راويين أحدهما ثقة والآخر ضعيف ، ولعل تفريقه بين شيوخ الراويين وتلاميذهما هو الذي أوقعه في ذلك .

أما ما يتعلق بدرجة هذا الراوي فقد وثقه ابن معين في رواية ، وابن سعد والجمهور على تضعيفه ، ويظهر من مروياته أن حديثه يصلح للمتابعات والشواهد .

(١) صحيح ابن خزيمة (٤/٣٣٢) .

(٢) كشف الأستار عن زوائد البخاري (٢/٤٣) .

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال (٤/١٣٦) .

٣- الزبير بن سعيد المديني الهاشمي* ، من الطبقة السابعة .

قال في « الثقات » : الزبير بن سعيد بن سليمان بن نوفل بن الحارث ابن عبد المطلب ، أمه حمادة بنت يعقوب بن سعيد ، مات في ولاية جعفر ، وهو يروي عن صفوان بن سليم ، وقد أدرك ابن المبارك الزبير هذا وروى عنه ، ويروي عن عبد الله بن علي بن يزيد بن ركانة ، عن جده أنه طلق امرأته البتة ... الحديث^(١).

وقال في « المجروحين » : الزبير بن سعيد المديني ، شيخ يروي عن عبد الحميد بن سالم ، روى عنه سعيد بن زكريا المدائني ، قليل الحديث ، منكر الرواية فيما يرويه ، وجب التنكب عن مفاريده ، والاحتجاج بما وافق الثقات عنه ، روى عن عبد الحميد بن سالم عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ :

* مصادر ترجمته :

- ١- تاريخ البخاري الكبير (١٣٨١/٣) .
- ٢- تاريخ الدوري (١٧١/٢) .
- ٣- تاريخ بغداد (٤٦٥/٨) .
- ٤- تقريب التهذيب ص ٢١٤ .
- ٥- تهذيب التهذيب (٣١٥/٣) .
- ٦- تهذيب الكمال (٣٥٧/٩) .
- ٧- الجرح والتعديل (٣/٢٦٤٣) .
- ٨- ديوان الضعفاء (٢٣٧/١) .
- ٩- ضعفاء ابن الجوزي (٢٩٣/١) .
- ١٠- الضعفاء الكبير (٨٩/٢-٩٠) .
- ١١- كتاب الضعفاء والمتروكين للدارقطني (ترجمة ٣٤٢) ١٢- طبقات ابن سعد (٢٣٧/٩) .
- ١٣- الكاشف (٤٠١/١) .
- ١٤- الميزان (٦٧/٢) .
- ١٥- الكامل (٢٢٥/٣) .
- ١٦- سؤالات ابن الجنيدي ص ٣٠٧ رقم ١٤٣٠ .
- ١٧- المغني في الضعفاء (٢١٦٩/١) .
- ١٨- سؤالات الآجري لأبي داود (٣/ترجمة ٣١٠) .
- (١) الثقات (٣٣٣/٦) .

« من لعق ثلاث لعقات غسل ثلاث غدوات في كل شهر ، لم يصبه عظيم من البلاء » . حدثناه حاجب بن أركين الفرغاني ، حدثنا أحمد بن إبراهيم ، حدثنا سعيد بن زكريا المدائني ، حدثنا الزبير بن سعيد ، وليس هذا بالزبير بن سعيد صاحب عبد الله بن علي بن يزيد بن ركانة ^(١) .أ.هـ.

ترجم ابن حبان لهذا الراوي في الكتابين على أنهما راويان اتفقا في الاسم واسم الأب ، ونص على ذلك صراحة ، فقال في ترجمة الموثق : الزبير بن سعيد ابن سليمان بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب ، وسمى أمه حمادة بنت يعقوب بن سعيد ، بينما قال عن الآخر المجرّح : الزبير بن سعيد المدني ، ولم يذكر اسم والدته .

وبين أن الموثق مات في ولاية جعفر ، في حين لم يذكر سنة وفاة المجرّح ، ثم فرق بين شيوخ الراويين وتلاميذهما ، فالموثق يروي عن صفوان بن سليم ، وقد أدركه ابن المبارك ، وروى عنه ، ويروي أيضاً عن عبد الله بن علي بن يزيد ابن ركانة ، عن جده أنه طلق امرأته البتة .. الحديث .

ثم ذكر أن المجرّح شيخ يروي عن عبد الحميد بن سالم ، وروى عنه سعيد ابن زكريا المدائني ، وذكر له حديثاً : « من لعق ثلاث لعقات .. الحديث » .

وساقه بسنده ، ونص على أن الزبير بن سعيد المذكور فيه هو غير الزبير ابن سعيد الموثق ، صاحب عبد الله بن علي بن يزيد بن ركانة .

فهل أوقع ابن حبان تعدد الأسماء في هذا الاشتباه ؟ وهل يوافقه العلماء على التفريق بين الراويين ؟

(١) كتاب المروحين (٣٠٩/١) .

قال أبو بكر المروذي : سألته - يعني : أحمد بن حنبل - عن الزبير ابن سعيد فلين أمره ^(١)، وقال ابن الجنيد : سألت يحيى بن معين عن الزبير ابن سعيد فقال : ضعيف ، كان ينزل المدائن يحدث عن جرير بن حازم ، وعبد الله ابن المبارك ، وإسماعيل ^(٢).

وقال عبد الله بن علي المدني : وسألته - يعني : أباه - عن الزبير ابن سعيد الهاشمي ، فقال : كان ينزل المدائن وضعفه ^(٣).

قال الآجري : سئل أبو داود عن الزبير بن سعيد فقال : في حديثه نكارة لا أعلم ، إلا أنني سمعت يحيى بن معين يقول : هو ضعيف ^(٤)، وقال النسائي : الزبير بن سعيد ضعيف ^(٥)، وقال ابن سعد : الزبير بن سعيد توفي في خلافة أبي جعفر ، وكان قليل الحديث ^(٦).

هذه أقوال العلماء المتقدمين على ابن حبان ، أما المتأخرون عنه ، فقد قال الدارقطني : الزبير بن سعيد الهاشمي النوفلي ، مدني حمل عنه ابن المبارك ، وجرير بن حازم ، يعتبر بما رواه عن عبد الله بن علي بن يزيد بن ركانة ، فأما ما يرويه عن محمد بن المنكدر فإنه يترك ^(٧).

(١) تاريخ بغداد (٤٦٥/٨) .

(٢) سؤالات ابن الجنيد ص ١١ .

(٣) تاريخ بغداد (٤٦٥/٨) .

(٤) سؤالات الآجري لأبي داود (٩/٤) .

(٥) كتاب الضعفاء والمتروكين (ترجمة ٢٢٥) ص ١١٠ .

(٦) طبقاته (٢٣٧/٩) .

(٧) الضعفاء والمتروكين (ترجمة ٢٤٢)

وقال المزي في تهذيب الكمال : الزبير بن سعيد بن سليمان القرشي الهاشمي أبو القاسم ، ويقال أبو هاشم المدني ، نزل المدائن ، روى عن صفوان بن سليم ، وعبد الله بن علي بن يزيد ، وعبد الحميد بن سالم ، وروى عنه سعيد بن زكريا المدائني ^(١).

وقال الذهبي في الكاشف : الزبير بن سعيد الهاشمي ، من ولد الحارث ابن عبد المطلب عن ابن ركانة والقاسم بن محمد ، وعنه ابن المبارك ، وأبو عاصم ، ضعفه النسائي ^(٢).

وقال ابن حجر : الزبير بن سعيد بن سليمان بن نوفل ابن الحارث بن عبد المطلب الهاشمي المدني ، نزيل المدائن ، لين الحديث ، من السابعة ^(٣).

ونقل الصريفي قوله : توفي سنة بضع وخمسين ومائة ، فظهر من أقوال العلماء المتقدمة اتفاق جميعهم على أنه راو واحد ، وأن ابن حبان قد تفرد بجعله اثنين ، ولما ترجم له في « المجروحين » ذكر له حديثاً ضعيفاً من روايته عن شيخه عبد الحميد ، وسماه الزبير بن سعيد الهاشمي ، فلعله ظن أن المذكور في « الثقات » لا يمكن أن يروي مثل هذا الحديث ، فحمله ذلك على اعتباره راوياً آخر ، وسيأتي عند تخريجه بيان أن شيخه عبد الحميد مجهول أيضاً ، فلا يمكن الجزم بأنه سبب ضعف الحديث .

أما ما يتعلق بدرجة هذا الراوي فالذي يظهر من أقوالهم المتقدمة اتفاقهم على تضعيفه ، فهل تؤيد النماذج من أحاديثه ما ذهبوا إليه ؟

(١) تهذيب الكمال (٣٠٦/٩) .

(٢) الكاشف (٤٠١/١) .

(٣) التقريب ص ٢١٤ .

* نماذج من أحاديثه :

الحديث الأول :

حديث عبد الله بن علي بن يزيد بن ركانة عن أبيه عن جده : « أنه طلق امرأته البتة ، فأتى النبي ﷺ ، قال : ما أردت بهذا ؟ قال : واحدة : قال الله ، قال : هي ما أردت » .

هذا الحديث أخرجه ابن حبان في صحيحه ، في كتاب الطلاق ، باب الرجعة ، وساقه بسنده ، قال : حدثنا أحمد بن علي بن المثنى ، حدثنا أبو الربيع الزهراني ، قال : حدثنا جرير بن حازم عن الزبير بن سعيد قال : حدثنا عبد الله ابن علي به فذكر الحديث ^(١) .

وأخرجه أبو داود ^(٢) في كتاب الطلاق ^(٣) ، باب في البتة ، من طريق سليمان بن داود العتكي ، ثنا جرير بن حازم عن الزبير بن سعيد ، عن عبد الله ابن علي به ، فذكر الحديث .

وأخرجه الترمذي في كتاب الطلاق ، باب ما جاء في الرجل يطلق امرأته البتة ، من طريق هناد ، حدثنا قبيصة عن جرير بن حازم ، عن الزبير بن سعيد ، عن عبد الله بن يزيد بن ركانة به ، فذكر الحديث .

(١) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (٩٧/١٠) .

(٢) سنن أبي داود (٢٦٣/٢) حديث رقم (٢٢٠٨) .

(٣) رقم الكتاب (٩) باب رقم (٢) .

قال أبو عيسى : هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، وسألت محمداً عن هذا الحديث ، فقال : فيه اضطراب ، ويروى عن عكرمة عن ابن عباس أن ركانة طلق امرأته ثلاثاً^(١) .

وأخرجه ابن ماجه في كتاب الطلاق ، باب طلاق البتة ، من طريق أبي بكر بن أبي شيبة ، وعلي بن محمد قالا : ثنا وكيع عن جرير بن حازم عن الزبير بن سعيد ، عن عبد الله بن علي به^(٢) ، فذكر الحديث .

وأخرجه مع أصحاب الكتب الستة البيهقي^(٣) ، قال أحمد بن حنبل : طريقه كلها ضعيفة^(٤) .

وقال ابن حجر : واختلفوا هل هو من مسند ركانة أو مرسل عنه ، وصححه أبو داود وابن حبان والحاكم^(٥) .

وقال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني في إرواء الغليل : وإسناد هذا الحديث ضعيف مسلسل بعلل :

١ - جهالة علي بن يزيد بن ركانة فقد قال عنه ابن حجر في التقريب : مستور .

٢ - ضعف عبد الله بن علي بن يزيد ، أورده العقيلي في الضعفاء ، وقال : لا يتابع على حديثه ، مضطرب الإسناد ، وقال عنه الحافظ في التقريب : لين الحديث .

(١) سنن الترمذي (٤٨/٣) رقم الكتاب (١١) ، رقم الباب (٢) .

(٢) سنن ابن ماجه (٦٦١/١) رقم الكتاب (١٠) ، رقم الباب (١٩) .

(٣) سنن البيهقي (٣٤/٤) .

(٤) تلخيص الحبير (٢١٣/٣) .

(٥) تلخيص الحبير (٢١٣/٣) .

٣- ضعف الزبير بن سعيد .

٤- الاضطراب ، وذلك أن جرير بن حازم قال عن الزبير بن سعيد عن عبد الله بن علي بن يزيد بن ركانة عن أبيه عن جده أنه طلق ، فجعله من مسند يزيد بن ركانة ، وخالفه عبد الله بن المبارك ، فقال : أنا الزبير بن سعيد أخبرني عبد الله بن علي بن يزيد بن ركانة ، قال : كان جدي ركانة بن يزيد طلق امرأته البتة ، ولذلك ضعف الحديث جماعة من العلماء ^(١) .أ.هـ.

الحديث الثاني :

أخرجه ابن حبان في صحيحه من طريق محمد بن عبد الله بن الجنيدي ، قال : حدثنا عبد الوارث بن عبيد الله العتكي عن عبد الله قال : حدثنا الزبير ابن سعيد ، عن صفوان بن سليم عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « إن الرجل ليتكلم بالكلمة يضحك بها جلساءه يهوي بها من أبعد من الثريا » ^(٢) .

هذا الحديث من رواية الزبير بن سعيد عن صفوان بن سليم ، ورجاله لا بأس بهم سوى الزبير بن سعيد ، لكن الحديث له أصل في الصحيحين ، فقد أخرجه البخاري ^(٣) ومسلم ^(٤) ، كلاهما من طريق عيسى بن طلحة بن عبد الله

(١) إرواء الغليل (١٤٢/٧) .

(٢) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (٢٤/١٣) رقم (٥٧١٦) في كتاب الحظر والإباحة ، باب ما يكره من الكلام وما لا يكره ، ذكر ما يجب على المرء من تحفظ اللسان عن ما يضحك به جلساءه (٨:٤٤) .

(٣) صحيح البخاري (١٨٧/٤) حديث رقم (٦٤٧٧) كتاب الرقائق ، باب حفظ اللسان (٢٣:٨٦) .

(٤) صحيح مسلم (٢٢٩٠/٤) حديث رقم (٢٩٨٠٩) كتاب الزهد والرقائق ، باب المتكلم

التيمي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « إن العبد ليتكلم بالكلمة ينزل بها في النار أبعد ما بين المشرق والمغرب » واللفظ لمسلم ، وللحديث أيضاً شاهد من حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ قال : « ويل للذي يحدث بالحديث ليضحك به القوم فيكذب ، ويل له ، ويل له » .

أخرجه ابن المبارك في الزهد^(١) ، وأحمد^(٢) ، والترمذي^(٣) ، وقال الترمذي عقبه : وهذا حديث حسن .

الحديث الثالث :

أخرجه ابن عدي في الكامل ، من طريق محمد بن الليث الجوهري ، حدثنا الحسن بن سليمان بن إسماعيل بن مجالد ، حدثنا سعيد بن زكريا المدائني ، حدثنا الزبير بن سعيد عن ابن المنكدر ، عن جابر قال : « كنا نصلي مع النبي ﷺ المغرب ، ثم ننصرف فنأتي بني بياضة ، وإن أحدنا ليرى موضع نبله »^(٤) .

هذا الحديث من رواية الزبير بن سعيد عن ابن المنكدر ، وفي سنده الحسن بن سليمان بن مجالد لم أجد له ترجمة ، والزبير بن سعيد ، أما بقية رجاله لا بأس بهم ، لكن الحديث له شاهد في الصحيحين من حديث رافع بن خديج

بالكلمة يهوي بها في النار (٦:٥٣) .

(١) الزهد لابن المبارك (ص ٢٥٤) .

(٢) مسند الإمام أحمد (٣/٥) .

(٣) سنن الترمذي (٥٧٧/٤) في كتاب الزهد ، باب فيمن تكلم بالكلمة يضحك بها الناس .

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال (٢٢٥/٣) .

قال : كنا نصلي المغرب مع النبي فينصرف أحدنا وإنه ليبصر مواقع نبه^(١) ،
واللفظ لهما .

الحديث الرابع :

أخرجه ابن عدي في الكامل من طريق أحمد بن الحسين الصوفي ، حدثنا
فضل بن الصباح ، حدثنا سعيد بن زكريا المدائني ، عن الزبير بن سعيد
الهاشمي ، عن عبد الحميد بن سالم ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ :
« من لعق ثلاث غدوات في كل شهر لم يصبه عظيم البلاء أبداً » . يعني :
العسل^(٢) .

هذا الحديث من رواية الزبير بن سعيد عن عبد الحميد بن سالم ،
وعبد الحميد بن سالم قال البخاري : لا يعرف له سماع من أبي هريرة^(٣) .
وقال الذهبي في الميزان : عبد الحميد بن سالم ما حدث عنه غير الزبير ابن
سعيد^(٤) .أ.هـ .

(١) البخاري (١٩٢/١) في كتاب مواقيت الصلاة ، باب وقت المغرب (١٨:٩) ، وصحيح
مسلم (٤٤١/١) في كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب بيان أن أول المغرب عند
غروب الشمس (٣٨:٥) .

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال (٢٢٥/٢) .

(٣) الضعفاء الكبير (٤٠/٣) .

(٤) ميزان الاعتدال (٥٤٠/٢) .

ومعنى ذلك أنه مجهول كما قال الحافظ في التقریب^(١)، وأخرج الحديث البخاري في التاريخ الكبير^(٢)، وابن ماجه^(٣)، والعقيلي في الضعفاء^(٤)، كلهم عن سعيد بن زكريا به، وقال العقيلي عقبه: ليس له أصل عن ثقة.

وأورد الحديث ابن الجوزي في الموضوعات من طريق العقيلي، وقال: لا يصح^(٥)، وذكره ابن عراق الكنان في تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة، وقال: رأيت بخط الحافظ ابن حجر على هامش تلخيص الموضوعات ما نصه: الزبير بن سعيد لم يتهم بكذب، فكيف يحكم على حديثه بالوضع^(٦).

وضعفه الشيخ محمد ناصر الدين الألباني في السلسلة الضعيفة^(٧)، بعد الحميد بن سالم، والزبير بن سعيد.

ويلاحظ أن الأحاديث الثلاثة السابقة التي أخرج بعضها ابن حبان في صحيحه وخرجها معه بعض أصحاب الكتب الستة وغيرهم، قد اتفقت سلاسل إسنادهما على تسمية الراوي الزبير بن سعيد فقط.

(١) التقریب ص ٣٣٣ .

(٢) التاريخ الكبير (٥٥/٦) .

(٣) سنن ابن ماجه (١١٤٢/٢) في كتاب الطب، باب العسل (٧:٣١) .

(٤) الضعفاء الكبير (٤٠/٣) .

(٥) الموضوعات (٢١٥/٣) .

(٦) تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة (٣٨٤/١) .

(٧) السلسلة الضعيفة (٧٦٢/٢) .

بينما نجد أن الحديث الرابع قد سمي فيه هذا الراوي الزبير بن سعيد الهاشمي ، وهذا يوافق ما سبقت الإشارة إليه أن هذا مما حمل ابن حبان على جعله راوياً آخر .

* المرجع في حال الراوي :

مما تقدم أنه راو واحد باتفاق العلماء ، وأن اعتبارهما راويين اتفقا في الاسم أحدهما ثقة ، والآخر ضعيف ، مما تفرد به ابن حبان ، ويظهر من النماذج السابقة أن حديث هذا الراوي يصلح للمتابعات والشواهد .

الفصل الثالث

تحديد مصدر الخطأ في المرويات

كانت أسماء الراوة مصدراً للاشتباه الذي وقع فيه ابن حبان ، وهو يجرح أو يعدل هذا الراوي أو ذاك ، ونتج عن ذلك ذكره لبعض الراواة في كتابيه « الثقات » و « المجروحين » ، فلم يوجد في هذه الحالة ضابط يبرر تعارض أحكامه تبريراً يقبله علم الحديث رواية أو دراية .

لذلك وُجد أن بعض العلماء يشيرون إلى هذا الاشتباه ، وقد سعى هذا البحث في الفصلين الماضيين إلى التأكيد على وجوده ، وتبرير ذلك ، وإظهار بعض الأسماء التي كان تعددها وراءه .

بقي أن نلاحظ أن هناك نوعاً آخر من أنواع الاشتباه التي وقع فيها ابن حبان ، ويتمثل ذلك في تحديد مصدر الخطأ في بعض الروايات .

وهذا الاشتباه له ما يبرره ، فقد بين النقاد أن بعض الرواة قد رروا أحاديث في حالات متعددة ، قد يكون بعضها مناسباً لقبول مروياتهم ، في حين يكون البعض الآخر محتماً ردها ، وهذا يذكرنا بما تقرر عند علماء هذا الفن ، وهو أنهم لا يقبلون من الروايات إلا ما تيقنوا ثبوته ، ولا من الرواة إلا من ثبت لديهم عدالته وضبطه ، ولهذا لم يقبلوا المرسل من الأحاديث ، ولا ما كان راويه مجهولاً لم تثبت عدالته ، وأنهم إذا لم يثبت لديهم هذا ولا خلافه توقفوا وتثبتوا ، وإن أحسن مثال على ذلك النوع الحادي والستون الذي عنون له ابن الصلاح في مقدمته بقوله : (معرفة من خلط في آخر عمره من الثقات) ، وهذا فن عزيز لم أعلم أحداً أفرد بالتصنيف ، واعتنى به ، مع كونه حقيقةً بذلك جداً ، وهم منقسمون ، فمنهم من خلط لاختلاطه وخرفه ، ومنهم من خلط لذهاب بصره ، أو لغير ذلك ، والحكم فيهم أنه يقبل حديث من أخذ

عنهم قبل الاختلاط ، ولا يقبل حديث من أخذ عنهم بعد الاختلاط ، أو أشكل أمره فلم يدر هل أخذ عنه قبل الاختلاط أو بعده ^(١). أ.هـ.

وقد سبقه إلى بيان ذلك ابن حبان حيث قال في مقدمة « المجروحين » :
النوع السادس من أسباب الجرح : ومنهم جماعة ثقات اختلطوا في أواخر
أعمارهم حتى لم يكونوا يعقلون ما يحدثون ، فأجابوا متى سئلوا وحدثوا كيف
شاءوا ، فاختلط حديثهم الصحيح بحديثهم السقيم ، فلم يتميز فاستحقوا
الترك ^(٢). أ.هـ.

وقال في مقدمة صحيحه : وأما المختلطون في أواخر أعمارهم مثل
الجريري وسعيد بن أبي عروبة وأشباههما ، فإننا نروي عنهم في كتابنا هذا ،
ونحتج بما رويوا ، إلا أننا لا نعتمد من حديثهم إلا ما روى عنهم الثقات من
القدماء الذين نعلم أنهم سمعوا منهم قبل اختلاطهم ، وما وافقوا الثقات في
الروايات التي نشك في صحتها وثبوتها من جهة أخرى ، لأن حكمهم وإن
اختلطوا في أواخر أعمارهم ، وحمل عنهم في اختلاطهم بعد تقدم عدالتهم
حكم الثقة إذا أخطأ ، أن الواجب ترك خطئه إذا علم ، والاحتجاج بما نعلم أنه
لم يخطئ فيه ، وكذلك حكم هؤلاء الاحتجاج بهم فيما وافقوا الثقات ، وما
انفردوا مما روى عنهم القدماء من الثقات ، الذين كان سماعهم منهم قبل
الاختلاط سواء ^(٣). أ.هـ.

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ١٩٥ .

(٢) كتاب المجروحين (٦٨/١) .

(٣) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (١٦١/١) .

فهو يرى أن حديث المختلط إذا تميز فإنه يؤخذ بحديثه القديم الذي قبل الاختلاط ، ويترك الذي بعده ، أما إذا لم يتميز فإنه يترك بالكلية حديثه القديم والجديد ، إلا إذا وافق الثقات في حديثه .

ولذلك كان من طرق العلماء العجيبة لمعرفة ثقة الراوي أو عدمه مقارنة رواياته برويات غيره من الثقات ، وهذا يُسمى عندهم الاعتبار ، ولكن الصعوبة التي تواجههم في ذلك قلة روايات الراوي ، أو قلة الرواة عنه ، ومن هذا الباب رواية ذكرهم ابن حبان في كلا الكتابين ، ثم بين في « المجروحين » أن سبب رده هؤلاء الرواة عدم معرفة مصدر الخطأ في الروايات التي رويت من طريقهم ، هل ذلك منهم أم من غيرهم من الرواة ، ولم يمكنه سبر مروياتهم ولا اعتبارها ، وهو في ذلك كغيره من أئمة هذا الشأن .

قال ابن أبي حاتم : سألت أبي عن زائدة بن أبي الرقاد ، فقال : يحدث عن زياد النميري عن أنس أحاديث مرفوعة منكورة ، فلا ندري منه أو من زياد ، ولا أعلم روى عن غير زياد ، فكنا نعتبر بحديثه ^(١) .

وقال ابن عدي في ترجمة عمرو بن النعمان البصري : روى عن جماعة من الضعفاء أحاديث منكورة ، فلا أدري البلاء منه أو من الضعيف الذي يروي هو عنه ^(٢) .

(١) الجرح والتعديل (٦١٣/٣) .

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال (١٢٠/٥) .

١- الحسن بن عطية العوفي الكوفي *

قال في « الثقات » : الحسن بن عطية العوفي يروي عن أبيه ، روى عنه الحسين بن الحسن ، وأحاديث الحسن بن عطية ليست نقية ^(١).

وقال في « المجروحين » : الحسن بن عطية بن سعد العوفي من أهل الكوفة ، يروي عن أبيه ، روى عنه ابنه محمد بن الحسن ، منكر الحديث فلا أدري البلية في أحاديثه منه أو من أبيه أو منهما معاً ، لأن أباه ليس بشيء في الحديث ، وأكثر روايته عن أبيه ، فمن هنا اشتبه أمره ووجب تركه ، مات سنة إحدى عشرة ومائتين ^(٢). أ.هـ.

هذا الراوي ذكره ابن حبان في « الثقات » ووصف أحاديثه بأنها ليست نقية ، فهل تتفق هذه العبارة مع التوثيق .

بعد البحث لم أجد أن ابن حبان أطلق هذه العبارة على غير هذا الراوي على أنه قد يقال : لا تعارض بين توثيقه لهذا الراوي ، وبين الطعن في مروياته ،

* مصادر ترجمته :

- ١- التاريخ الكبير (٣٠١/٢) .
- ٢- تاريخ الدوري (١١٥/٢) .
- ٣- تقريب التهذيب ص ١٦٢ .
- ٤- تهذيب التهذيب (٢٩٤/٢) .
- ٥- تهذيب الكمال (٢١١/٦) .
- ٦- الجرح والتعديل (٢٦/٣) .
- ٧- ديوان الضعفاء (١٦٢/١) .
- ٨- الكاشف (٣٢٧/١) .
- ٩- لسان الميزان (١٩٧/٧) .
- ١٠- المغني (١٦٢/١) .
- ١١- الميزان (٥٠٣/١) .
- (١) الثقات (١٧٠/٦) .
- (٢) كتاب المجروحين (٢٣٤/١) .

فإن ذلك لا يلزم منه الطعن في الراوي ذاته ، فقد يكون سبب الضعف راوياً آخر ، وكأن ابن حبان أراد أن يشير إلى أنه مع ذكره لهذا الراوي في « الثقات » إلا أن له مرويات فيها ضعف ينبغي التنبه لها ، إلا أنه لم يشر في « الثقات » إلى سبب ضعف هذه المرويات ، ثم أعاد ذكر هذا الراوي في كتابه « المجروحين » مفصلاً ومبيناً حاله ، فذكر أنه من أهل الكوفة ، وكأنه يشير بذلك إلى أنه شيعي لاشتهار أهل الكوفة بالتشيع ، وبين أنه منكر الحديث ، وقد تقدم الكلام على هذا اللفظ .

وخلاصته : أن من أطلق عليه هذا اللفظ ، فإما أن تكون نكارة حديثه آتية من جهة ضبطه ، فهو مقبول الحديث في المتابعات والشواهد إذا سلم حديثه من الطعون ، أما إذا وصف بمنكر الحديث لخلل في عدالته ، فهذا لا يقبل حديثه وإن توبع .

ثم بين سبب هذه النكارة في حديثه ، وهو أن أغلب رواياته عن أبيه إلا القليل عن غيره ، فمن هذا الباب اشتبه الأمر على ابن حبان ، وقد ترجم لأبيه في كتابه « المجروحين » فقال : عطية بن سعد العوفي ، كنيته أبو الحسن من أهل الكوفة يروي عن أبي سعيد الخدري روى عنه فراس بن يحيى وفضيل ابن مرزوق سمع من أبي سعيد الخدري أحاديث ، فلما مات أبو سعيد جعل يجالس الكلبي ويحضر قصصه ، فإذا قال الكلبي قال رسول الله بكذا فيحفظه ، وكناه أبا سعيد ، وروى عنه ، فإذا قيل له : من حدثك بهذا ؟ فيقول : حدثني أبو سعيد ، فيتوهمون أنه يريد أبا سعيد الخدري ، وإنما أراد به الكلبي ، فلا يحل الاحتجاج به ، ولا كتابة حديثه إلا على جهة التعجب ، ومات عطية سنة سبع وعشرين ومائة^(١) .أ.هـ.

(١) كتاب المجروحين (٢/١٧٦) .

فابن حبان يرى أن عطية العوفي والد الراوي السابق لا يحل الاحتجاج بمروياته بالكلية ، وأقوال العلماء الآخرين في عطية العوفي متفاوتة بين التوثيق والتجريح ، فقد قال عنه الدوري عن ابن معين : صالح ، وقال أبو زرعة : لين ، وقال أبو حاتم : ضعيف يكتب حديثه ، وأبو نضرة أحب إلي منه ، وقال الجوزجاني : مائل ، وقال النسائي : ضعيف ، وقال ابن عدي : وقد روى عن جماعة من الثقات ، ولعطية عن أبي سعيد أحاديث عدة ، وعن غير أبي سعيد وهو مع ضعفه يكتب حديثه ، وكان يعد مع شيعة أهل الكوفة ^(١).

وقال الحافظ في التقریب : عطية بن سعد بن جنادة العوفي الجدلي أبو الحسن ، صدوق يخطئ كثيراً ، وكان شيعياً مدلساً ^(٢) من الثالثة .

أما أقوال العلماء الآخرين في الحسن بن عطية العوفي ، فيظهر فيها الاختلاف أيضاً ، قال عباس الدوري عن ابن معين : لم يكن به بأس ^(٣) ، وقال البخاري : ليس بذلك ^(٤) ، وقال أبو حاتم : ضعيف الحديث ^(٥) ، وقال ابن حجر في التقریب : ضعيف من السادسة ^(٦) ، وذكره الذهبي في الضعفاء ^(٧) ، وقال ابن قانع : مات سنة ١٨١ هـ ^(٨).

(١) تهذيب التهذيب (٢٢٥/٧) .

(٢) تقریب التهذيب (ص ٣٩٣) .

(٣) تاريخ الدوري (١١٥/٢) .

(٤) التاريخ الكبير (٣١٠/٢) .

(٥) الجرح والتعديل (٢٦/٣) .

(٦) التقریب ص ١٦٣ .

(٧) المغني في الضعفاء (١٦٢/١) .

(٨) تهذيب التهذيب (٢٩٤/٢) .

وبهذا يتبين أن أقوال العلماء لا تتعارض مع ما ذهب إليه ابن حبان في « المجروحين » من ترك مروياته ، غير أنه بين لنا بياناً زائداً كعادته في تفصيل الجرح في الراوي ، وأنه لا يمكن تحديد سبب الضعف في المرويات .

* نماذج من أحاديثه :

الحديث الأول :

أخرجه تمام في فوائده من طريق منصور بن عبد الله الوراق حدثني علي ابن جابر بن بسر الأودي ، ثنا حسين بن حسن بن عطية ، ثنا أبي عن مسعر ابن كدام عن عطية عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً قال : قال رسول الله ﷺ : « كان فيمن كان قبلكم رجل مسرف على نفسه ، وكان مسلماً ، كان إذا أكل طعامه طرح تفالة طعامه على مزبلة ، فكان يأوي إليها عابد ، فإن وجد كسرة أكلها ، وإن وجد بقلة أكلها ، وإن وجد عرقاً تعرقه الحديث » ، وفيه : « فأمر الله عز وجل بذلك الملك فأخرج من النار جمرة ينفض فأعيد كما كان ، فقال : يا رب هذا الذي كنت أكل من مزبلته ، قال : فقال الله عز وجل له : خذ بيده فأدخله الجنة من معروف كان منه إليك لم يعلم به ، أما لو علم به أدخلته النار » ^(١) .

هذا الحديث من رواية حسن بن عطية عن أبيه ، وهو مسلسل بالضعفاء ، ففيه :

١ - عطية العوفي وهو مدلس ، فكان يقول عن أبي سعيد يوهم أنه الخدري ، وهو يعني : الكلبى الكذاب ، وقد تقدم الكلام عن ذلك .

(١) فوائد تمام (رقم ٢٣٢٩) .

٢- الحسن بن عطية ، وقد ضعفه بعض أهل العلم .

٣- الحسين بن حسن بن عطية ، قال أبو حاتم : ضعيف الحديث ^(١) ، وقال ابن معين : ضعيف في القضاء وضعيف في الحديث ^(٢) ، قال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني في السلسلة الضعيفة : والحديث مع ضعف إسناده الشديد فهو منكر ، بل باطل ظاهر البطلان ، يشهد القلب بوضعه ، ولعله من الإسرائيليات التي تلقاها الكلبي من أهل الكتاب ، ثم دلّسه عنه عطية العوفي ، فإنه من غير المعقول أن يثاب ذلك الرجل المجرم بعمل عمله لا يقصد به نفع الناس ، ولو قصده لم ينفعه حتى يبتغي به وجه الله ، كما هو معلوم ، مع أن العمل نفسه قد يمكن إدخاله في باب الإسراف وتضييع المال فتأمل ^(٣) . أ.هـ.

الحديث الثاني :

أخرجه أحمد في مسنده من طريق محمد بن ربيعة حدثنا محمد بن الحسن يعني : ابن عطية ، عن أبيه عن جده ، عن أبي سعيد قال : قال النبي ﷺ : « لعن الله النائحة والمستمعة » ^(٤) .

وهذا الحديث من رواية الحسن بن عطية عن أبيه ، ورجاله لا بأس بهم سوى الحسن بن عطية وأبيه ، وأخرجه أبو داود ^(٥) والبيهقي ^(٦) كلاهما من

(١) الجرح والتعديل (٤٨/٣) .

(٢) تاريخ بغداد (٢٩/٨) .

(٣) السلسلة الضعيفة (٢٩١/٢) حديث رقم (٨٨٧) بتصريف .

(٤) مسند الإمام أحمد (٦٥/٣) .

(٥) سنن أبي داود (١٩٣/٣-١٩٤) حديث رقم (٣١٢٨) في كتاب الجنائز ، باب في النوح (٢٩:١٥) .

(٦) سنن البيهقي (٦٣/٤) .

طريق محمد بن الحسن عن أبيه عن جده به ، وقد روي من حديث ابن عمر يرويه بقية بن الوليد وهو مدلس ، حدثنا أبو عائد وهو عفير بن معدان ، حدثنا عطاء بن أبي رباح أنه كان عند ابن عمر وهو يقول ، فذكره مرفوعاً . أخرجه البيهقي ، وعفير هذا ضعيف كما قال ذلك الحافظ في التقريب ^(١) ، وروي من حديث أبي هريرة يرويه عمر بن يزيد المدائني ، قال : سمعت الحسن بن أبي حسن السري حدث عن أبي هريرة مرفوعاً به ، أخرجه ابن عدي ، وقال : حديث غير محفوظ ، وعمر منكر الحديث ^(٢) ، وضعفه الشيخ محمد ناصر الدين الألباني في إرواء الغليل ^(٣) .

وهذان الحديثان السابقان كلاهما من رواية الحسن بن عطية العوفي عن أبيه ، والحال كما قال ابن حبان : لا أدري البلاء منه أو من أبيه أو منهما معاً .

*الراجع في حال الراوي :

هذا الراوي وضعفه جماعة ، وقال فيه ابن معين : ليس به بأس ، وإلى قوله ذهب ابن حبان في كتابه « الثقات » ، أما مروياته فإنها ضعيفة لأنها جميعها عن أبيه ، وأبوه ضعيف ، ولم يتبين سبب الضعف من أيهما على ما قرره ابن حبان في كتابه « المجروحين » .

(١) التقريب ص ٣٩٣

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال (٢٩/٥) .

(٣) إرواء الغليل (٢٢٢/٣) .

٤- سهل بن معاذ بن أنس الجهني *

قال في « الثقات » : سهل بن معاذ بن أنس الجهني ، يروى عن أبيه ، روى عنه يزيد بن أبي حبيب وزبان بن فائد ، عداة في أهل مصر ، لا يعتبر حديثه ، ما كان من رواية زبان بن فائد عنه ^(١).

وقال في « المجروحين » : سهل بن معاذ بن أنس ، يروي عن أبيه ، روى عنه زبان بن فايد ، منكر الحديث جدا ، فلست أدري أوقع التخليط في حديثه منه أو من زبان بن فايد ، فإن كان من أحدهما فالأخبار التي رواها أحدهما ساقطة ، وإنما اشتبه هذا لأن رواها عن سهل بن معاذ زبان إلا الشيء بعد الشيء ^(٢). أ.هـ.

هذا الراوي ذكره ابن حبان في « الثقات » وأخبر أن مرويات زبان ابن فايد عنه لا يعتبر بها ، ولم يبين سبب ذلك ، ثم أعاده في « المجروحين » مفصلاً ومبيناً حاله ، فذكر أن هذا الراوي يروي عن أبيه ، وأنه منكر الحديث ، وقد

* مصادر ترجمته :

- ١- التاريخ الكبير (٩٨/٤) .
- ٢- تقريب التهذيب ص ٢٠٨ .
- ٣- تهذيب التهذيب (٢٥٨/٤) .
- ٤- تهذيب الكمال (٢٠٩/١٢) .
- ٥- الجرح والتعديل (٨٧٩/٤) .
- ٦- ديوان الضعفاء (٣٦٤/١) .
- ٧- ضعفاء ابن الجوزي (٢٨/٢) .
- ٨- الكاشف (٤٧٠/١) .
- ٩- ثقات العجلي (ص ٢٠٩) .
- ١٠- المعرفة والتاريخ (٤٥٦/٢ ، ٥١١) .
- ١١- المغني في الضعفاء (٢٨٨/١) .
- (١) الثقات (٣٢١/٤) .
- (٢) كتاب المجروحين (٣٤٣/١) .

تقدم الكلام على هذا اللفظ ، وخلاصته : أن من أطلق عليه هذا اللفظ فيما أن تكون نكارة حديثه آتية من جهة ضبطه ، فهو مقبول الحديث في المتابعات والشواهد ، إذا سلم حديثه من الطعون ، أما إذا وصف بمنكر الحديث لخلل في عدالته ، فهذا لا يقبل حديثه وإن توبع .

ثم بين النكارة في حديثه ، وهو أن أغلب أحاديثه يروها عنه زبان ابن فايد إلا القليل منها ، فلا يدري هل التخليط في المرويات سببه سهل بن معاذ ، أو الراوي عنه زبان بن فايد ، فلذلك اشتبه أمره عند ابن حبان فترك حديثه بالكلية ، وقد ترجم ابن حبان لزبان بن فايد في كتابه « المجروحين » فقال : زبان بن فايد من أهل مصر ، يروي عن سهل بن معاذ عن أنس ، روى عنه سعيد بن أبي أيوب والمصريون ، منكر الحديث جدا ، ينفرد عن سهل بن معاذ بنسخة كأنها موضوعة لا يحتج به ، سمعت الختلي يقول : سمعت أحمد ابن زهير قال : سئل يحيى بن معين عن زبان بن فايد فقال : ضعيف ^(١) .أ.هـ.

فابن حبان يرى أن زبان بن فايد ضعيف ، وخاصة في روايته عن سهل ابن معاذ ، وأقوال العلماء الآخرين في زبان بن فايد مؤيدة لما قاله ، فقد ضعفه أحمد وابن معين ^(٢) ، وقال الحافظ في التقریب : ضعيف الحديث مع صلاحه وعبادته ^(٣) .

أما أقوالهم في سهل بن معاذ فإنها مختلفة بين التوثيق والتجريح ، قال العجلي : مصري تابعي ^(٤) ثقة ^(٥) ، وقال ابن حجر في التقریب : لا بأس به إلا

(١) كتاب المجروحين (٣٠٩/١) .

(٢) تهذيب التهذيب (٣٠٨/٣) .

(٣) التقریب ص ٢١٣ .

(٤) أي : من التابعين .

(٥) ثقات العجلي ص ٢٠٩ .

في روايات زبان بن فايد عنه ^(١) ، وقال أبو بكر بن أبي خيثمة عن ابن معين :
ضعيف ^(٢) ، أما الذهبي فتردد فيه ، فضعفه في الكاشف ^(٣) والمغني ^(٤) ، وقال
عنه في ديوان الضعفاء : صويلح ^(٥) ، وذكره ابن الجوزي في الضعفاء ^(٦) .

فهذا الراوي وثقه أئمة ، وضعفه آخرون ، ولم يتطرقوا إلى رواية زبان ابن
فائد عنه ، إلا أن الذهبي وثقه مرة وضعفه أخرى كما سبق ، وقد يحمل ذلك
على أنه بسبب روايات زبان بن فايد عنه ، ومال ابن حجر إلى رأي ابن حبان في
كتابه « الثقات » فتوسط في حاله ، فحسن أمره إلا في رواية زبان بن فايد عنه .
ولعل الراجح في أمره يتضح بعد دراسة نماذج من أحاديثه .

* نماذج من أحاديثه :

الحديث الأول :

أخرجه ابن حبان في صحيحه من طريق أبي يعلى ، حدثنا أبو خيثمة ،
حدثنا يونس بن محمد المؤدب ، حدثنا ليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن
سهل بن معاذ بن أنس ، عن أبيه - وكان أبوه من أصحاب النبي ﷺ - أن النبي ﷺ
قال : « اركبوا هذه الدواب سالمة ولا تتخذوها كراسي » ^(٧) .

(١) التقريب ص ٢٠٨ .

(٢) الجرح والتعديل (٤/ترجمة ٨٧٩) .

(٣) الكاشف (١/٤٧٠) .

(٤) المغني في الضعفاء (١/٢٨٨) .

(٥) ديوان الضعفاء (١/٣٦٤) .

(٦) ضعفاء ابن الجوزي (١/٢٩) .

(٧) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (١٢/٤٣٧) حديث رقم (٥٦١٩) كتاب الحظر =

قال أبو حاتم : فمعناه : أنه لا يسير بها ولا ينزل عنها .

هذا الحديث من رواية يزيد بن أبي حبيب عن سهل بن معاذ ، ورجاله لا بأس بهم سوى سهل بن معاذ ، إذا روى عنه زبان بن فايد ، وأخرجه أحمد ^(١) ، والطبراني ^(٢) ، كلاهما من طريق زبان بن فايد عن سهل بن معاذ به ، وأخرجه الدارمي ^(٣) والحاكم ^(٤) من طرق عن الليث بن سعد بهذا الإسناد ، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي ، وقالوا : وايتدعوها سالمة ولا تتخذوها كراسي ^(٥) .

وإخراج ابن حبان لهذا الحديث في صحيحه يؤيد ما قرره من استثناء مرويات سهل بن معاذ التي يرويها عنه غير زبان بن فايد ، فإن هذا الحديث وإن كان رواه زبان بن فائد عن سهل بن معاذ فإن ابن حبان لم يخرج منه طريقه ، وإنما أخرجه من طريق يزيد بن أبي حبيب عنه كما تقدم .

= والإباحة ، فصل فيما يتعلق بالداوب ، ذكر إباحة استعمال المرء الارتداف والتعقيب على الدابة الواحدة إذا علم قلة تأذي الدابة به .

(١) مسند الإمام أحمد (٤٤٠/٣) .

(٢) معجم الطبراني الكبير (٤٣٢/٢٠) .

(٣) سنن الدارمي (٣٧١/٢) .

(٤) مستدرک الحاكم (١٠٠/٢) .

(٥) وقوله : ايتدعوها ، قال ابن الأثير : اتركوها ورفهوا عنها إذا لم تحتاجوا إلى ركوبها ، وهو افعل من ودع بالضم وداعة ودعة ، أي : سكن وترفه ، وايتدع فهو ميتدع ، أي صاحب دعة ، أو من ودع إذا ترك ، يقال : اتدع وايتدع على القلب والإدغام والإظهار ، النهاية في غريب الحديث (١٦٦/٥) .

الحديث الثاني :

أخرجه ابن ماجه من طريق حرملة بن يحيى ، حدثنا عبد الله بن وهب ، حدثني سعيد بن أبي أيوب ، عن أبي مرحوم عن سهل بن معاذ بن أنس عن أبيه عن رسول الله ﷺ قال : « من أكل أو شرب فقال : الحمد لله الذي أطعمني هذا الطعام ورزقنيه من غير حول مني ولا قوة ، غفر له ما تقدم من ذنبه » ^(١).

هذا الحديث من رواية أبي مرحوم عبد الرحيم بن ميمون عن سهل ابن معاذ ، ورجاله لا بأس بهم سوى عبد الرحمن بن ميمون ، قال فيه النسائي : أرجو أنه لا بأس به ، وضعفه ابن معين ، وقال أبو حاتم : يكتب حديثه ولا يحتج به ^(٢) ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ^(٣) ، وقال عنه الحافظ في التقریب : صدوق زاهد ^(٤).

وقال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني في إرواء الغليل : فمثل هذا الراوي يتردد بين تحسين حديثه وتضعيفه ، ولعل الأول أقرب إلى الصواب ، لأن الذين ضعفوه لم يفسروه ، ولم يبينوا سبب ضعفه ^(٥). أ.هـ.

وأخرجه أبو داود ^(٦) ، والترمذي ^(٧) كلاهما من طريق سعيد بن أبي أيوب أيوب به ، وزاد أبو داود : ومن لبس ثوباً فقال : « الحمد لله الذي كساني هذا

(١) سنن ابن ماجه (١٠٩٣/٢) في كتاب الأطعمة ، باب ما يقال إذا فرغ من الطعام (١٦:٢٩) .

(٢) تهذيب التهذيب (٣٠٨/٦) .

(٣) الثقات (١٣٤/٧) .

(٤) التقریب ص ٣٥٤ .

(٥) إرواء الغليل (٧/ رقم ١٩٨٩) .

(٦) سنن أبي داود (٤٢/٤) في كتاب اللباس ٤٧ ، حديث رقم (٤٠٢٣) (٤:٢٦) .

(٧) سنن الترمذي (٥٠٨/٤) في كتاب الدعوات ، باب ما يقال إذا فرغ من الطعام (٥٦:٤٩) .

الثوب ورزقنيه من غير حول مني ولا قوة ، غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر » ، وقال الترمذي عقبه : هذا حديث غريب .

الحديث الثالث :

أخرجه ابن ماجه من طريق حرملة بن يحيى ، حدثنا عبد الله بن وهب ، حدثني سعيد بن أبي أيوب عن أبي مرحوم عن سهل بن معاذ بن أنس أن رسول الله ﷺ قال : « من كظم غيظاً وهو قادر على أن ينفضه دعاه الله على رؤوس الخلائق يوم القيامة حتى يخيره في أي الحور شاء » ^(١).

هذا الحديث كسابقه من رواية أبي مرحوم عن سهل بن معاذ ، ورجاله لا بأس بهم سوى أبي مرحوم ، وقد تقدم الكلام عليه ، وأخرجه أبو داود ^(٢) ، والترمذي ^(٣) ، من طريق سعيد بن أبي أيوب به ، وقال الترمذي : حديث حسن غريب .

وهذه الأحاديث الثلاثة السابقة يرويهما عن سهل بن معاذ غير زبان ابن فايد ، وهذا يوافق ما قرره ابن حبان في كتابه « الثقات » و « المجروحين » من قبولها .

الحديث الرابع :

أخرجه ابن حبان في كتابه « المجروحين » من طريق قتيبة ، حدثنا ابن أبي السري ، حدثنا رشدين بن سعد عن زبان بن فايد عن سهل بن معاذ بن أنس

(١) سنن ابن ماجه (٢/١٤٠) في كتاب الزهد ، باب الحلم (١٨:٣٧) .

(٢) سنن أبي داود (٤/٢٤٨) في كتاب الأدب ، باب من كظم غيظاً (٣:٣٥) .

(٣) سنن الترمذي (٤/٣٧٢) في كتاب البر والصلة ، باب في كظم الغيظ (٧٤:٢٨) .

عن أبيه قال : قال رسول الله ﷺ : « من يتخطى رقاب الناس يوم الجمعة اتخذ جسراً إلى جهنم »^(١).

هذا الحديث من رواية زبان بن فايد عن سهل بن معاذ ، وهو مسلسل بالضعفاء ، فيه رشدين بن سعد ، قال عنه الحافظ في التقريب : ضعيف الحديث مع صلاحه وعبادته^(٢).

وزبان بن فايد ضعيف ، وقد تقدم الكلام عليه ، وابن أبي السري ترجم له الحافظ في التقريب بقوله : محمد بن المتوكل الهاشمي ، المعروف بابن أبي السري ، صدوق عارف له أوهام كثيرة^(٣).

وأخرجه أحمد في مسنده^(٤)، وابن ماجه^(٥)، والترمذي^(٦)، كلهم من طريق زبان بن فايد به ، وقال الترمذي : حديث سهل بن معاذ الجهني حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث رشدين بن سعد ، وقد تكلم بعض أهل العلم في رشدين بن سعد ، وضعفه من قبل حفظه .أ.هـ. وضعفه الشيخ محمد ناصر الدين الألباني في مشكاة المصابيح .

(١) كتاب المجروحين من الضعفاء والمتروكين (٣٤٤/١) .

(٢) التقريب ص ٢١٣ .

(٣) التقريب ص ٥٠٤ .

(٤) مسند الإمام أحمد (٤٣٧/٣) .

(٥) سنن ابن ماجه (٣٥٤/١) في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها ، باب ما جاء في النهي عن تخطي الناس يوم الجمعة (٨٨:٥) .

(٦) سنن الترمذي (٣٨٩/٢) في كتاب الصلاة ، باب كراهية التخطي يوم الجمعة (٣٦٩/١) .

الحديث الخامس :

أخرجه ابن حبان في كتابه « المجروحين » من طريق قتيبة ، حدثنا ابن أبي السري ، حدثنا رشدين بن سعد ، عن زبان بن فايد ، عن سهل بن معاذ ، عن أبيه قال : قال رسول الله ﷺ : « المتكلم في الصلاة والضاحك فيها والمفرقع أصابعه بمنزلة واحدة »^(١).

هذا الحديث من رواية زبان بن فايد عن سهل بن معاذ ، وفيه رشدين ابن سعد ، وزبان بن فائد وكلاهما ضعيفان ، وتقدم الكلام عليهما ، وأخرجه أحمد^(٢) من طريق ابن لهيعة عن زبان به ، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد : ورواه أحمد والطبراني في الكبير ، وفيه ابن لهيعة ، وفيه كلام عن زبان بن فايد ، وهو ضعيف^(٣). أ.هـ.

وهذان الحديثان السابقان كلاهما من رواية زبان بن فايد عن سهل ابن معاذ ، ولا يعرف هل الضعف من زبان بن فايد أو من سهل بن معاذ ، أو منهما معاً أو من الرواة الضعفاء الذين معهم في سلاسل الإسناد .

* الراجح في حال الراوي :

مما تقدم يظهر أن هذا الراوي صدوق ، إلا أن مروياته التي من طريق زبان بن فايد عنه ضعيفة ، ولا يعرف هل الضعف منه أو من زبان بن فايد ، لأن أغلب مروياته يرويها عنه زبان بن فايد ، على ما قرره ابن حبان في كتابه « المجروحين » .

(١) كتاب المجروحين (٣٤٣/١) .

(٢) مسند الإمام أحمد (٤٣٨/٣) .

(٣) مجمع الزوائد (٧٩/٢) .